(خاصة) القدرة على ايقاع الاضرار الرئيسة باراضي وسكان ومنشآت الطرف الآخر. غير ان مثل ذلك الميزان قد لا يكون مستقراً؛ اذ انه قد يشجّع كل طرف على المبادرة بالضربة الاولى لاستباق الخصم وتحطيم أسلحته الاستراتيجية قبل استخدامها. أمّا الآن، فقد رأى ميلمان ورافيف في برنامج الصاروخ المنطلق من الغواصات توجهاً اسرائيلياً نحو تأمين قدرة توجيه «الضربة الثانية»، ممّا يشير الى تبدّل نظرية الردع النووي الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٧/٨/١٩٩٠). ويعني ذلك، ان مبدأ «ضمان التدمير المتبادل» هو الذي سيسود في العلاقة الاستراتيجية العربية ـ الاسرائيلية.

ان لهذا المؤشر الى تحوّل طبيعة الميزان الاستراتيجي الاقليمي دلالات عدة مثيرة على المدى القصير أيضاً. فمن جهة، أعيد فتح باب النقاش على مصراعيه داخل اسرائيل حول جدوى الاعلان، صراحة، عن امتلاك الاسلحة النووية، كعنصر أساسي في سياسة الردع، فيما يبدي محللون، أمثال افنير يانيف، معارضتهم لذلك (**هآرتس**، ٢٩/٥/١٩٩٠)؛ ومن الجهة الاخرى، يظهر ان القيادة الاسرائيلية ضالعة في تنفيذ خطة متعددة المراحل: الدعوة الى التفاوض حول انشاء منطقة منزوعة الاسلحة النووية؛ واكتشاف المعلومات عن البرامج الاستراتيجية العربية؛ واجراء العمليات العسكرية ضد المنشآت العربية؛ وتطوير صاروخ «حيتس»؛ وتعديل سياسة الردع بما يتلاءم واقتناء الاسلحة الاستراتيجية الجديدة، كالصواريخ الجوالة «كروز» (**عل همشمار**، ١٧/٧/١٩٩٠). وهكذا، يتضح ان السياسة الاسرائيلية تتمثل في تطوير القدرات العسكرية الذاتية على مستويات عدة، هجومية ودفاعية، بموازاة شن الهجوم السياسي، وربما العسكري، ضد الجهود التسلّحية العربية المقابلة. وبشتى الاحوال، فان المنطقة العربية مقبلة على مرحلة ذات سمات استراتيجية جديدة بالغة الخطورة، ربما لن تكون مستقرة اطلاقاً.

د. يزيد صايغ